دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية

حسين صبري خلف
الجامعة المستنصرية / كلية الإدارة والاقتصاد
hussein_sabri@uomustansiriyah.edu.iq

ملخص البحث :

يتناول البحث الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فعالة في تعزيز العلاقات الدولية وتحقيق المصالح الوطنية. يبرز أهمية فهم هذه الدبلوماسية في حل النزاعات وتعزيز الاستقرار السياسي، حيث تمثل مزيجًا من العناصر الاقتصادية والسياسية. تناقش الدراسة التحديات التي تواجه الدول في تنفيذ استراتيجياتها الاقتصادية، بالإضافة إلى تسليط الضوء على نماذج ناجحة من دول استطاعت استغلال الدبلوماسية الاقتصادية بشكل فعّال. يتطرق البحث أيضًا إلى أدوات الدبلوماسية الاقتصادية، مثل المساعدات الاقتصادية والعقوبات، وكيف تُستخدم لتحقيق أهداف سياسية. كما يستعرض أهمية التعاون بين الدول في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية. تُظهر النتائج أن الدبلوماسية الاقتصادية تعد عنصرًا أساسيًا في بناء عالم أكثر استقرارًا، مما يتطلب استراتيجيات مرنة وفعّالة من الدول.

الكلمات المفتاحية : الدبلوماسية ، اقتصاد ، إدارة ، علاقات دولية

The Role of Economic Diplomacy in Managing International Relations

Researcher: Hussein Sabry Khalaf
Al-Mustansiriya University / College of Administration and Economics

Abstract:

This study examines economic diplomacy as an effective tool for strengthening international relations and achieving national interests. It highlights the importance of understanding this diplomacy in resolving conflicts and promoting political stability, as it represents a combination of economic and political elements. The study discusses the challenges facing countries in implementing their economic strategies, in addition to highlighting successful models of countries that have been able to effectively utilize economic diplomacy. The study also examines the tools of economic diplomacy, such as economic aid and sanctions, and how they are used to achieve political goals. It also explores the importance of cooperation between countries in light of globalization and economic change. The findings demonstrate that economic diplomacy is an essential element in building a more stable world, which requires flexible and effective strategies from countries.

Keywords: diplomacy, economy, management, international relations

المقدمة :

تعد الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات الأساسية التي تستخدمها الدول في إدارة علاقاتها الدولية وتعزيز مصالحها. في عالم يتسم بتعقيدات متزايدة وتغيرات جيوسياسية، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أكثر أهمية من أي وقت مضى، حيث تعمل على تعزيز التعاون بين الدول وتحقيق التنمية المستدامة.

تستند هذه الدراسة إلى فهم الدبلوماسية الاقتصادية كأداة فعالة في حل النزاعات الدولية وتعزيز الاستقرار السياسي. تتناول الدراسة تحليل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية، والتحديات التي تواجهها، والأدوات والأساليب المستخدمة لتحقيق الأهداف الوطنية. كما تسلط الضوء على تأثير الدبلوماسية الاقتصادية على العلاقات الدولية، وتأثيرها على التنمية الاقتصادية والسياسية للدول.

الدبلوماسية الاقتصادية تمثل مزيجًا متكاملًا بين الاقتصاد والسياسة، حيث تُستخدم الموارد الاقتصادية كأداة لتحقيق أهداف الدول على المستوى الدولي. وتتميز هذه الدبلوماسية بمرونتها، إذ يمكن أن تأخذ طابع التعاون من خلال تعزيز التبادل التجاري، تقديم المساعدات، وإبرام الاتفاقيات الاقتصادية التي تُسهم في بناء جسور الثقة وتعزيز العلاقات بين الدول. وفي المقابل، يمكن أن تتحول إلى أداة ضغط في أوقات الصراع، مثل فرض العقوبات الاقتصادية أو شن الحروب التجارية، بهدف تحقيق مصالح سياسية واستراتيجية دون اللجوء إلى الحلول العسكرية. هذا الدور المزدوج للدبلوماسية الاقتصادية يجعلها أحد أبرز أدوات السياسة الخارجية الحديثة، فهي ترتبط بقضايا الاقتصاد السياسي وتستخدم الموارد الاقتصادية لتحقيق التوازن بين المكافآت والعقوبات. وقد أصبحت هذه الأداة واضحة في السياسة الخارجية لعدة دول .

نمت أهميتها بشكل كبير عقب الحرب العالمية الثانية، في ظل العولمة والتكامل الاقتصادي المتزايد. تتطلب هذه العولمة من الدول تبني استراتيجيات ديناميكية تتماشى مع التغيرات في النظام الدولي. إلا أن استخدامها لا يخلو من التحديات، بما في ذلك الضغوط الاقتصادية والهيمنة الكبيرة لبعض الدول، مما يؤدي إلى الحاجة لتطوير آليات وسياسات تتسم بالمرونة والتكيف.

كما تستعرض الدراسة أيضًا نماذج ناجحة من الدول التي استخدمت الدبلوماسية الاقتصادية بفعالية لتعزيز مصالحها، وتقدم توصيات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول. من خلال فهم عمليات الدبلوماسية الاقتصادية، يمكن تحقيق الوعي بالقضايا العالمية وتعزيز المشاركة السياسية، مما يسهم في تحقيق الأمن والاستقرار في النظام الدولي.

أهمية الدراسة :

١- تساعد دراسة الدبلوماسية في فهم كيفية إدارة العلاقات بين الدول، وكيفية تأثير السياسات الخارجية على الأوضاع الداخلية .

٢- تساهم الدبلوماسية في حل النزاعات الدولية بطرق سلمية، مما يعزز من استقرار الدول ويقلل من احتمالية نشوب الحروب.

٣- من خلال الدبلوماسية، يمكن للدول أن تتعاون في مجالات متعددة مثل التجارة والبيئة والأمن، مما يعود بالفائدة على جميع الأطراف.

٤- دراسة الدبلوماسية الاقتصادية تساعد في فهم كيفية استخدام القوة الاقتصادية لأغراض سياسية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الوطنية وتحسين الأداء الاقتصادي للدول.

٥- فهم عمليات الدبلوماسية الاقتصادية يمكن أن يساعد في نشر الوعي حول القضايا العالمية ويشجع على المشاركة السياسية.

اهداف الدراسة :

١. تحليل مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية واستكشاف الأدوات والأساليب من خلال دراسة الأدوات الاقتصادية المستخدمة في السياسة الخارجية وكيفية تطبيقها لتحقيق الأهداف الوطنية.

٢. تحديد تأثير الدبلوماسية الاقتصادية من خلال تقييم أثر الدبلوماسية الاقتصادية على التنمية الاقتصادية والسياسية للدول.

٣. تسليط الضوء على القضايا المعاصرة وتحليل التحديات والفرص التي تواجه الدبلوماسية الاقتصادية في ظل العولمة والتغيرات الاقتصادية.

٤. استكشاف نماذج ناجحة ودراسة حالات واقعية لدول استخدمت الدبلوماسية الاقتصادية بفعالية لتعزيز مصالحها.

٥. تقديم توصيات لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول من خلال الدبلوماسية الاقتصادية.

كذألك تقييم التحديات المستقبلية كيف يمكن للدول مواجهة التحديات التي قد تعيق فاعلية الدبلوماسية الاقتصادية في المستقبل.

إشكالية الدراسة :

تكمن إشكالية الدراسة بصياغة تساؤل رئيسي وهو كيف يمكن للدبلوماسية الاقتصادية أن تُستخدم كأداة فعالة في إدارة النزاعات الدولية وتعزيز الاستقرار السياسي، في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والتغيرات الجيوسياسية في عالم تتقاطع فيه المصالح ؟

فرضية الدراسة :

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها (كلما استطاعت الدول توظيف الدبلوماسية الاقتصادية بشكل متوازن (جمع بين المصالح الذاتية والتعاون الدولي)، زادت فرصتها في تعزيز نفوذها وتحقيق أمنها الاقتصادي والسياسي، بينما يؤدي الاعتماد الأحادي على العقوبات أو الهيمنة إلى تصاعد التوترات الدولية وتقويض الاستقرار العالمي.

منهجية الدراسة :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي الذي استخدم لوصف تطور الدبلوماسية الاقتصادية ، وتحليل أهدافها وأدواتها، وتقييم تأثيرها على العلاقات الدولية. كذلك المنهج المقارن اذ يمكن استخدامه لمقارنة استراتيجيات الدبلوماسية الاقتصادية التي تتبعها دول مختلفة (مثل الصين والولايات المتحدة)، أو لمقارنة تأثير العقوبات الاقتصادية على دول (مثل العراق وإيران). فضلا عن المنهج المستقبلي الاستشرافي الذي يركز على استشراف مستقبل الدبلوماسية الاقتصادية، وتحديد الفرص والتحديات المحتملة.

المبحث الأول : الدبلوماسية الاقتصادية (اطار نظري)

فمصطلح "الدبلوماسية "Diplomacy يرجع في الأصل إلى الإغريق، قبل أن ينتقل إلى اللغة اللاتينية ومنها إلى اللغات الأوروبية. وأصل الكلمة معناه الوثيقة المطوّية، نسبة إلى الاسم اليوناني Diploma وهي إحدى مشتقات فعل Dupum ومعناه " يطوي"، وقد أخذت هذه الكلمة تتسع في معناها بمرور الزمن حتى أصبحت ترتبط بالإجراءات والوثائق الرسمية المتعلقة بالعلاقات الدولية من حيث التنظيم سواء على المستوى القانوني أو على المستوى السلوكي للوحدات الدولية . وكل ما ينطوي تحتها من معاني محددة، وقواعد وتقاليد ومراسم ومفاهيم، فلم تتبلور إلا بعد مؤتمر فينا لعام ١٨١٥م. واتسع مدلول كلمة دبلوماسية فأصبحت تستعمل في معان متعددة منها :(المهنة ، المفاوضات ، الدهاء). (الشمري ١٩٩٥ ، ٣٢٠) أما قاموس الدبلوماسية لمؤلفيه : "بريدج" Berridge" و "جيمس" James فيعرف الدبلوماسية على أنها :" إدارة العلاقات بين الدول ذات السيادة ، بواسطة مسؤولين تسند لهم هذه المهمة في الداخل وفي الخارج، ويكونون إما رجال دولة أو أفراد السلك الدبلوماسي أو دبلوماسيين مؤقتين ".(g.r 2001) فالدبلوماسية بمعناها الشامل هي العملية التي تقيم عبرها الدول علاقاتها الخارجية. إنها وسيلة الحلفاء للتعاون، ووسيلة الخصوم لحل النزاعات دون اللجوء إلى القوة. فالدول تتواصل وتساوم وتؤثر إحداها في الأخرى وتحل خلافاتها عن طريق الدبلوماسية .(اوكالاهان ٢٠٠٨ ، ٢٠٣) كذلك يمكن تعريف الدبلوماسية ايضا بأنها: "عملية تواصل واتصال بين حكومات الدول المختلفة، يقوم بها موفدون مختصون ممثلون (دبلوماسيون تتوفر فيهم شروط معينة كاللباقة والذكاء، بهدف تطوير مصالح

الدولة من خلال التنسيق والتعاون في المجالات المختلفة، وعقد الاتفاقيات والمعاهدات الدولية في إطار المنظمات الدولية أو بين الدول بشكل ثنائي أو متعدد". (عشور ٢٠٢٣، ٢٠٥) .

اما الدبلوماسية الاقتصادية عرفت كذألك من قبل المختصين في حقل العلاقات الاقتصادية الدولية بتعاريف متباينة بعض الشيء، وذلك لارتكاز بعض المختصين على عنصر معين أو عناصر معينة، بينما ركز آخرون على غيرها من العناصر ومن زوايا مختلفة. فهناك من يرى بأن الدبلوماسية الاقتصادية هي تلك النشاطات الدبلوماسية التي تستخدم العامل الاقتصادي في التعامل السياسي . أي استخدام الوحدات الدولية المقد راتها الاقتصادية في التأثير على الدول الأخرى، هذا التعريف يحتكر الدبلوماسية الاقتصادية في الأدوات الاقتصادية، إلا أن الدبلوماسية الاقتصادية تشتمل على الاتصال مع المؤسسات الاقتصادية الدولية لغرض الحفاظ على المصالح الاقتصادية للدولة المعنية وتطويرها، والقيام بأجراء مفاوضات لحل النزاعات الاقتصادية وانعقاد الاتفاقيات التجارية مع الأطراف الدولية. وحسب باول بوزيك – Bozyk Powel يمكن تفهم الدبلوماسية الاقتصادية بأنها تأثير الدول على العلاقات الاقتصادية الخارجية لاسيما في مجال تجارة السلع والخدمات وفي تدفق عوامل الإنتاج العمل، رأس المال، التكنولوجيا الموارد الطبيعية بين البلد ومحيطه الخارجي. عليه نجد أن الدبلوماسية الاقتصادية في الوقت الحاضر هي من أولى مهام الدبلوماسيين في الخارج .لعل أقرب تعريف يغطي موضوع البحث الرئيس هو الذي قدماه كل من جيوف ... بيرج Geoff . Berridge) و آلان) جيمس – Alan James حيث عرفا الدبلوماسية الاقتصادية كونها الدبلوماسية التي تتعلق بالمسائل السياسية التي توظف الموارد الاقتصادية سواء كعقوبات أو كمكافآت لغرض تحقيق أغراض خاصة في السياسة الخارجية، وهذا يسمى في بعض الأحيان تسخير الاقتصاد للسياسة – Economi statecraft) . (عارف ٢٠١٩ ، ٤١-٤٣) .

يمكن القول بأن الدبلوماسية الاقتصادية تشتمل على جميع القضايا الاقتصادية بين الفواعل الدولية ، كالمبادلات والاتفاقات التجارية، والمساعدات الاقتصادية والبحث عن أسواق جديدة للمنتوج الوطني، وبصفة فعلية هي استغلال لكل ما تتيحه الدبلوماسية من قنوات اتصال وأطر للتعاون مع البلدان الأجنبية خدمة الاقتصاد البلاد، وخدمة لأغراض سياسية في الوقت نفسه، واستخدام كل ما اتيحت من امكانات وقدرات اقتصادية للبلد سواء بشكل تعاوني أو استخدامها كعقوبات تطويعاً الأهداف الدولة الاستراتيجية واستقطاب رجال الأعمال والمؤسسات الأجنبية للاستثمار في البلاد، وكذلك الترويج للوجهة السياحية للبلد بكل أنواعها وتفرعاتها، كما أنها تشمل قضايا التنمية للدول النامية والعلاقات الدولية المالية والنقدية أيضاً. وتشمل أيضاً تعزيز الهيمنة الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى في العالم والتي تؤدي إلى بسط النفوذ السياسي لهم عالمياً، مثل الولايات المتحدة وجمهورية الصين الشعبية، وغيرها من الدول

الصناعية الكبرى الأوروبية ذات الإمكانات الاقتصادية الهائلة. (عارف ،٤٤) جملة التعريفات السابقة يمكن استنتاج التعريف التالي للدبلوماسية الاقتصادية: هي نشاط دولي ثنائي أو متعدد الأطراف، تستخدم فيه أطراف دولية) دول، تكتلات منظمات) مقدراتها الاقتصادية في التأثير السياسي أو الاقتصادي، أو تستخدم قوتها السياسية لتحقيق منافع اقتصادية وذلك عبر آليات متكافئة أو غير متكافئة ينتج عنها معاهدة أو اتفاقية تساهم في تحقيق أهداف مختلفة .

نشأة الدبلوماسية الاقتصادية :

يرجع تاريخ الدبلوماسية الاقتصادية إلى العقود التجارية القديمة والتي أبرمت بين الأفراد والمؤسسات، إذ تجلى الشكل البدائي للدبلوماسية الاقتصادية عندما بدأ الناس يبرمون العقود التجارية مع بعضهم البعض من مختلف أماكن البلاد، لتبادل السلع والخدمات فيما بينهم، وذلك من خلال نظام المقايضة والذي تم العمل به قبل ظهور العملة. اذ كان يتم تبادل الرسائل لدى القدماء عادة عن طريق الكتابة على ألواح الفخار أو على الرق أو على أوراق البردي . ، وكانت هناك تجارة بين حضارات غرب آسيا، تتمثل بتبادل السلع والمصنوعات الدينية والمخطوطات، ثم تطور هذا المفهوم وأصبح يعبر عن عمل الملحقين التجاريين، والمبعوثين الخاصين للحكومات، وكان دور وزارة الخارجية دورا مركزيا، فهي المسؤولة عن القيام بالدبلوماسية الاقتصادية. بدأت معالم الدبلوماسية الاقتصادية تظهر بشكل واضح في وتظهر أوروبا في بداية العصر الحديث، حينما ازدهر النشاط التجاري للطبقة البرجوازية ونشطت الدبلوماسية الاقتصادية على الساحة الدولية كمفهوم بعد أزمة الكساد الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية .(عارف ، ٤٥) وبرز مفهوم الدبلوماسية الاقتصادية لأول مرة في الولايات المتحدة خلال فترة الرئيس الأمريكي روزفلت» تحت مسمى «دبلوماسية الدولار» والتي تعني استغلال المكانة الدولارية في الاقتصاد العالمي بهدف تحقيق المصالح الأمريكية. ومن هنا يُمكن تعريف الدبلوماسية الاقتصادية على إنها "استخدام الأدوات الاقتصادية للدولة لتحقيق المصالح القومية، أو استخدام الثقل السياسي للدولة لخدمة مصالحها الاقتصادية المرتكزة على زيادة حجم التبادل التجاري وتعزيز الروابط التجارية بين الدول وبعضها البعض، وجذب الاستثمارات الأجنبية ودعم رجال الأعمال، وتعزيز التسويق للمعالم السياحية في الدولة». ولهذا، تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية إحدى الأدوات التي تمتلكها الدول لمواجهة الدول الأخرى أو لتحقيق منافعها الخاصة باستخدام وسائل اقتصادية وتوسع تدريجيا بعد الحرب العالمية الثانية بشكل ملحوظ، إذ سعت مجموعة من الدول وفي مقدمتها الولايات المتحدة إلى إيجاد مؤسسات دولية لغرض إعادة تنظيم الشؤون الاقتصادية العالمية ، والعمل على إزالة العقبات التي تقف عائقاً أمام تدويل التجارة وحرية تنقل عوامل الانتاج من رأس المال والمواد الأولية. (جمال ٢٠٢٣ ، ٥) .

اهداف الدبلوماسية الاقتصادية :

تختلف أهداف الدبلوماسية الاقتصادية من بلد لآخر فقد تكون اقتصادية كتحقيق مصالح ذاتية للدول والحلفاء، وقد تكون سياسية كتغيير سلوك دول أخرى، وقد تكون استراتيجية كتغيير خريطة توزيع القوة ، فضلا عن ذللك ،توجد هنالك قواسم تشكل جوهر الدبلوماسية الاقتصادية ومن هذه المشتركات هي :الترويج عبر سلكها الدبلوماسي وجذب الاستثمارات الأجنبية. وتوفير قاعدة بيانات تجارية تستفيد منها جميع الأطراف. كذلك توفير الدراسات والتقارير الاقتصادية عن الدولة المستقبلة ورصد فرص الاستثمارات المتبادلة الممكنة في البلدين. وأيضا توفير الخدمات التي تسهل عمل الوفود التجارية قبل وأثناء وبعد عمليات التفاوض. العمل على تسهيل التواصل بين المستثمرين في البلدين. المساهمة في إعداد وصياغة وتوقيع اتفاقيات التجارة. جذب الاستثمار الأجنبي والبحث عن مجالات الاستثمار في الخارج. مساعدة رجال الأعمال في العثور على فرص لتصدير منتجاتهم وتزويدهم بالاستشارات والخدمات اللازمة.(عياط ٢٠١٨) وفي نفس السياق ترى الباحثة زمن ماجد ان لدبلوماسية الاقتصادية اهداف كثيرة ومن اهم هذه الأهداف هي :(توسيع المصالح الاقتصادية. واستعمال الاقتصاد كوسيلة من وسائل الدبلوماسية لتعزيز التعاون الإقليمي والدولي ، ولتعويض القصور في الجوانب الأخرى. كذلك تشجيع التجارة الخارجية بين الدول. إدارة المفاوضات التجارية وعقد الاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف. تشجيع الاستثمارات. تحسين أداء الأسواق وتقليل تكاليف ومخاطر الصفقات عبر الحدود. إدارة تدفقات الهجرة وتشجيع السياحة. تقديم المساعدات الخارجية. تحقيق الأمن الاقتصادي. تعزيز العلم والتكنولوجيا من خلال استيعاب التكنولوجيا الجديدة وإقامة علاقات قوية مع مراكز الابتكار). (عودة ٢٠٢٢ ، ٢-٣).

اهمية الدبلوماسية الاقتصادية :

يكمن جوهر الدبلوماسية الاقتصادية من حيث الأهمية في كونها ذات طبيعة ثنائية تتجلى في استخدامها القوة الاقتصادية لأغراض سياسية، أو استخدام القوة السياسية لأغراض اقتصادية .اذ أصبح للدبلوماسية الاقتصادية أهمية كبيرة وبارزة نتيجة للتطور التكنولوجي والمعرفي والمتغيرات الاقتصادية المتسارعة على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية، لكونها تعمل على زيادة عمليات التدويل والترابط بين الدول إقليمياً وعالمياً، وتؤدي إلى الانفتاح والتوسع في المناطق الاقتصادية من خلال دعم التجارة والاستثمار الدولي والنهوض في هيكل القطاعات الاقتصادية، فضلاً عن عولمة الاقتصاد العالمي الجديد من خلال الشركات المتعددة الجنسية التي تشكل القوى الرائدة في السوق العالمي، إذ أصبح من الضرورة ممارسة الدبلوماسية الاقتصادية من ضمن أساليب الإدارة الحديثة في تطوير وتعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات الاقتصادية . (عليوي ٢٠٢١ ، ١٩٧) .

يزداد دور الدبلوماسية الاقتصادية أهمية في النظام الاقتصادي الدولي الجديد، ويتسع مجالها، ويتطور ليختلف عن مجالها التقليدي لأهم الأسباب التالية (حمد ٢٠١٥):

١- زيادة عمليات التدويل وتعزيز الترابط بين دول العالم في النظام الاقتصادي العالمي حيث تتحرك الدبلوماسية الاقتصادية في مستويين هما التكامل الاقتصادي العالمي والإقليمي.

٢- التوسع السريع للمناطق الاقتصادية في العالم، وتحرير الاقتصاديات الوطنية، عن طريق التجارة والاستثمارات الدولية في ظل العدد المتزايد من الكيانات الاقتصادية العالمية، أي الشركات متعددة الجنسيات والبنوك والمجموعات الاستثمارية، وهذه الكيانات لها تأثير كبير في السياسة والعلاقات الدولية.

٣- عولمة الاقتصاد العالمي الجديد وذلك على المستويين الكمي والنوعي، من خلال تدويل القوى المنتجة عبر الشركات متعددة الجنسيات التي تشكل القوة الرائدة في السوق العالمية من خلال دبلوماسيتها الاقتصادية، التي تعزز التنمية في صالح جميع الدول وفي الوقت نفسه تقضي على تطلعات الدول المتقدمة التي تسعى لاحتكار مزايا العولمة.

٤- زيادة دور الانفتاح على العالم الخارجي في النهوض الاقتصادي وهذا يحتاج إلى تنشيط الدبلوماسية الاقتصادية، أي خلق صورة إيجابية للدول المختلفة، وذلك من خلال السياحة والاستثمار الأجنبي المباشر اللذين يشكلان عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٥- التأثير على صنع السياسة الوطنية الخارجية لصالح الشركات المحلية لتصبح متعددة الجنسيات خلال استخدام الاتصالات الثنائية ومعالجة الحواجز التي تعرقل المصلحة التجارية للشركات المحلية النشطة دوليا .فضلا عن إدخال الدبلوماسية ضمن أساليب الإدارة الحديثة في تطوير التعاون بين الدول المختلفة والمنظمات الدولية.

٦- مسؤولية الدبلوماسية الاقتصادية عن وظيفة سياسية تشريعية لجهة خلق إطار للتعاون الاقتصادي الدولي، بالإضافة إلى مسؤوليتها عن التعاون الاقتصادي الثنائي من خلال العديد من الطرق، كتنظيم بعثات من رجال الأعمال، والتحضير لمؤتمرات اقتصادية دولية، وتأمين وجود الشركات الوطنية في المعارض الدولية. وكذلك تعاظم دور التكتلات الاقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

٧- تقديم المساعدة المباشرة والدعم للشركات الوطنية حيث تقدم وزارات الخارجية المساعدة والدعم للشركات في إيجاد المستثمرين الأجانب المحتملين والترويج للمنتجات والخدمات في الخارج وتقديم المعلومات حول فرص العمل للشركات الوطنية ومساعدة الشركات في العثور على شركاء عمل محتملين وحماية مصالحهم في هذه الأسواق.

الفرق بين الدبلوماسية الاقتصادية وبعض المفاهيم السياسية القريبة منها:

الدبلوماسية الاقتصادية والسياسة الخارجية : تعد العلاقة بين الدبلوماسية والسياسة الخارجية لأية دولة علاقة وطيدة، حيث لا تعد الأولى أداة للثانية فقط، بل هي إعداد وتحضير لها أيضاً، وبالتالي غالباً ما يحصل خلط أو مزج بين الاثنتين، حتى أن البعض يشابه بينهما دون تمييز ودون اعتبار أو إدراك أن السياسة الخارجية لدولة، ما هي إلا الخطة الاستراتيجية العامة التي ترسمها الدولة، وتنفذ هذه الخطة بوسائل عديدة أهمها الدبلوماسية. وتعرف السياسة الخارجية بأنها مجموعة المبادئ والمناهج التي تتمسك بها الدولة في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول الأخرى كما عرف بأنها المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها السياسية، والتجارية، والاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى. نستنتج من هذه التعاريف أن السياسة الخارجية لأية دولة هي عبارة عن برنامج عمل للتحرك الخارجي للأهداف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، والمصالح التي تحرص على تأمينها وصيانتها بالوسائل والإجراءات التي تراها ملائمة لذلك، وفقاً لما تعتنقه الدولة من مبادئ ومعتقدات. فالمسائل السياسية لم تعد الجانب الوحيد أو الجوهر الأساسي للسياسة الخارجية، بل في كثير من الأحيان لم يعد بالإمكان التمييز بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي الذي ترمي إليه الدولة جراء رسم سياستها الخارجية، فالسياسة الخارجية أصبحت تتناول السياسات الاقتصادية الخارجية للدول، وذلك نتيجة التفاعل مع متغيرات كثيرة . (سلمان ٢٠٢٤ ، ٦-٨) ومتداخلة ومعقدة وسريعة في التطور للمجتمع الدولي. فضلا عن ان الدول التي تقيم سياساتها الخارجية على مرتكزات تهدف من ورائها إلى إقامة علاقات الصداقة، والتعاون والسعي المتواصل لتنمية هذه العلاقات لتأمين الحماية المستمرة لمصالحها الحيوية، وثراء الدولة المادي والاقتصادي المتمثل في زيادة دخلها وانتاجها القومي يحولها إلى دولة قوية، وتتخذ من ثرائها هذا، ذريعة للنظر إلى غيرها من الدول التي لم تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية بأنها دولة متخلفة، فتستغل هذا الثراء في مخططات سياساتها الخارجية بشكل أو بآخر خاصة في المحافل الدولية. حيث يكون من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية، زيادة مستوى الثراء الاقتصادي، والبحث عن الموارد الاقتصادية وايجاد ظروف لتطور الاقتصاد القومي وتنميته إلى أقصى حد ، وتسهيل وصول شركاتها إلى الأسواق الدولية، وتعزيز فرص جذب الاستثمارات الأجنبية. (شويحنة ٢٠١٣)

الدبلوماسية الاقتصادية والاستراتيجية :

تشير إلى الخطط والأهداف العامة التي تسعى الدولة لتحقيقها في سياق العلاقات الدولية.

الفرق عن الدبلوماسية الاقتصادية يمكن أن تكون جزءًا من الاستراتيجية العامة للدولة لكن الاستراتيجية تشمل أيضًا الأبعاد السياسية العسكرية والأمنية . تعد الأهداف الاقتصادية جزءاً هاماً وأساسياً للسياسة الخارجية لهذه الدولة، واذا لاحظنا أن الدبلوماسية الاقتصادية تعد من أهم الأدوات والأكثر فاعلية لتحقيق

هذه الأهداف، إلا إننا يجب ألا نغفل عن ذكر دور الاستراتيجية في تحقيق هذه الأهداف، حيث أن حركة الدولة المستمرة لإشباع حاجاتها وتحقيق أهدافها في مجال العلاقات الخارجية، جعلها ترتبط بوجهي هذه العلاقة سلماً وحرباً، كما أن أية دولة في سعيها لتنفيذ سياساتها الخارجية تكون مرتبطة أيضاً بوحدة هذه السياسة وبوحدة أهدافها، وذلك على مستوى كل من الدبلوماسية والاستراتيجية فكل منهما يكمل الآخر، وذلك بغية التنفيذ الأمثل لهذه السياسة. (احمد ٢٠٢٣) .

العلاقة الدبلوماسية والقانون الدولي :

العلاقة بين الدبلوماسية والقانون الدولي علاقة وثيقة ومتداخلة فالعلاقات والعادات الدبلوماسية لعبت دورا هاما في تشكيل القانون الدولي بمصدريه العرفي والاتفاقي، وان القواعد القانونية التي تتعلق بالدبلوماسية وتنظيم عملها قد أصبحت جزءا من القانون الدولي وهو ما يمكن تسميته بالقانون الدبلوماسي . (مراد ٢٠٢٢) وقد نجم عن الجهود الدبلوماسية العديد من المبادئ التي لا يمكن إنكار وجودها ، و التي كانت ثمرة جهود دبلوماسية فيما بين الدول ، او بين الدول والمنظمات الدولية ، ومن أهم هذه المبادئ التي تم الاعتراف بها من خلال نشاط دبلوماسي مبدأ حق تقرير المصير للشعوب ، الذي صدر عن الأمم المتحدة ، و ميثاق حقوق و واجبات الدول الاقتصادية والاجتماعية ، و مبدأ سيادة الدول على مواردها الطبيعية ، وغيرها من المبادئ والقواعد ذات الطابع الاقتصادي ، و التي كانت ثمرة نشاط الدبلوماسية الاقتصادية. (غناوي ٢٠٢٤) .

وعليه فالدبلوماسية الاقتصادية تندرج تحت مظلة السياسة الخارجية وتعتبر أداة لتحقيق أهداف اقتصادية بينما المفاهيم الأخرى تتناول جوانب أوسع من العلاقات الدولية. كل هذه المجالات مترابطة وتؤثر على بعضها البعض، لكنها تختلف في الأهداف والتركيز والأدوات.

المبحث الثاني :الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة التعاون والنزاع الدوليين

الدبلوماسية الاقتصادية هي أداة حيوية تستخدمها الدول والمؤسسات الدولية لتعزيز مصالحها الاقتصادية، سواء من خلال تعزيز التعاون أو التخفيف من النزاعات بين الدول. تعتمد هذه الأداة على استخدام السياسات الاقتصادية، مثل التجارة، والاستثمار، والمساعدات التنموية، والعقوبات الاقتصادية، لتحقيق أهداف سياسية ودبلوماسية.

أولا : استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في مجال إدارة التعاون

إن الواقع الجديد الذي أفرزته التغيرات الهيكلية في النظام الدولي، كان له تأثير على السياق العالمي الذي تدار ضمنه الدبلوماسية، فقد غدت الدبلوماسية الاقتصادية عالمية في نطاقها، بعد تدويل اقتصاد السوق، وانتهاء الانقسام الأيديولوجي بين الشرق والغرب. فضلا عن الطبيعة البنيوية المتعددة التي أصبحت من أهم معالم الدبلوماسية بعد الحرب الباردة، حيث تراجع احتكار الدولة للنشاط

الدبلوماسي، ولم تعد الممثل الوحيد على الصعيد العالمي. كما انخرطت في أشكال جديدة من الدبلوماسية متعددة الأطراف، مع مشاركة خليط من الممثلين غير الدول؛ كالشركات المتعددة الجنسيات، والمنظمات الدولية والمجتمع المدني... الخ، أو ما يسمى بالأطراف الجديدة في الدبلوماسية الاقتصادية. (مشري ٢٠١٠ ، ٧٦) فضلا عن ذألك ، هناك الكثير من التغييرات تجري اليوم على المسرح الدولي، وهناك الكثير من موجات ومحاولات التأقلم والتكيف تجتاح الدول في تعاطيها مع الوضع الدولي الراهن، الذي يتميز باشتداد حدّة العولمة والمنافسة الاقتصادية . فقد أصبحت المصالح الاقتصادية هي الموجه الأساسي لقرارات الكثير من الدول، حيث أجبرت المصالح الاقتصادية الكثير من الدول والشعوب للتقارب رغم عدائها التاريخي المتأصل والحروب الطاحنة . (مشري ، ١٣٣) لذلك فالدبلوماسية الاقتصادية تُعد أداة فعّالة لتعزيز التعاون بين الدول وإدارة العلاقات الدولية بشكل سلمي وبنّاء. في عالم مترابط يعتمد بشكل متزايد على الاقتصاد لتحقيق التنمية والاستقرار، أصبح التعاون الاقتصادي محورًا رئيسيًا في العلاقات الدولية. غيرانها تساهم في إدارة العلاقات الدولية من خلال التركيز على المصالح المشتركة، والتعاون في مجالات التجارة، الاستثمار، التنمية المستدامة، وحل الأزمات.

كما يعد التعاون الاقتصادي وجهاً للدبلوماسية الاقتصادية، والمثال الواضح عليه هو جهود دول البريكس لتوثيق الروابط التجارية والاقتصادية بين اقتصادياتها؛ الأمر الذي يعود بالفائدة على دول المجموعة وعلى الاقتصاد العالمي أيضاً، حيث نتج عن هذا التعاون نمو في حجم التجارة بينها خلال العقد الماضي (٢٠١٠-٢٠٠٠)؛ فازداد حجم التبادل التجاري بين الدول الخمس بمعدل سنوي بلغ ٢٨ ليصل إلى قرابة ٢٣٠ مليار دولار أمريكي، كما وصلت نسبة مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي العالمي إلى ١٨% عام ٢٠١٠. وقد لعبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتمويل التنمية من قبل دول بريكس في بعض الدول النامية، دوراً كبيراً في بعض الدول، واقترب حجم التجارة بين دول بريكس وبين هذه الدول معظمها في أفريقيا إلى نحو نصف حجم التجارة المشتركة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكان هذا التعاون بمثابة دافع لتحقيق التنمية في هذه الدول . (بنت سالم ٢٠٢٠ ، ٨) .

فضلا عن ذلك ، استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة التعاون في العلاقات الدولية يستند إلى مجموعة من الدوافع المرتبطة بالجوانب السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية. هذه الدوافع تعكس مصالح الدول المختلفة في تعزيز التعاون وتحقيق أهدافها الوطنية والإقليمية والدولية. فيما يلي شرح لكل من هذه الدوافع (عشور ، ٢١١) :

١. **الدوافع السياسية** : الدبلوماسية الاقتصادية تُستخدم كأداة لتحقيق أهداف سياسية على المستوى الدولي، حيث تساعد الدول على بناء علاقات وشراكات استراتيجية تخدم مصالحها السياسية. الدوافع السياسية الرئيسية هي تعزيز النفوذ السياسي والدول تسعى لاستخدام التعاون الاقتصادي لتعزيز

نفوذها في مناطق أو دول معينة. وتقديم المساعدات الاقتصادية أو توقيع اتفاقيات تجارية يُمكن أن يُعزز صورة الدولة كشريك موثوق. نموذج على ذألك استخدام الصين استثماراتها في إفريقيا وآسيا لتعزيز نفوذها السياسي. كذألك تسوية النزاعات، الدبلوماسية الاقتصادية تُستخدم كوسيلة لحل النزاعات السياسية من خلال تقديم حوافز اقتصادية. مثال: اتفاقيات السلام التي تتضمن مشاريع اقتصادية مشتركة لتخفيف التوترات بين الأطراف المتنازعة. وتحسين صورة الدولة دوليًا، الدول تسعى دائما لتحسين صورتها على الساحة الدولية من خلال التعاون الاقتصادي مع الدول النامية أو تقديم المساعدات التنموية.

٢. **الدوافع الأمنية** : الدبلوماسية الاقتصادية تُستخدم أيضًا لتحقيق أهداف أمنية، حيث ترتبط التنمية الاقتصادية والاستقرار ارتباطًا وثيقًا بالأمن. الدوافع الأمنية الرئيسية هي تعزيز الاستقرار الإقليمي والدولي و التعاون الاقتصادي يُسهم في تعزيز الاستقرار في المناطق التي تعاني من النزاعات أو الفقر. مثال: الاتحاد الأوروبي يستخدم التعاون الاقتصادي لتعزيز الاستقرار في دول البلقان. أيضا مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة: فالدول تستخدم المساعدات الاقتصادية لدعم الدول التي تواجه تحديات أمنية مثل الإرهاب أو تهريب المخدرات. مثال: التعاون بين الولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط لمكافحة الإرهاب من خلال دعم تنمية اقتصادية مستدامة. كذلك ضمان أمن الموارد، لان الدول تسعى من خلال التعاون الاقتصادي لتأمين مواردها الاستراتيجية (مثل النفط، الغاز، والمعادن) وضمان استقرار إمداداتها. مثال على ذألك الدول الكبرى تتعاون مع الدول المنتجة للطاقة لضمان استقرار أسواق الطاقة العالمية.

٣. **الدوافع العسكرية:** الدبلوماسية الاقتصادية تُستخدم أيضًا لدعم الأهداف العسكرية للدول من خلال بناء شراكات وتعاونات تعزز من قدراتها الدفاعية. من هذه الدوافع العسكرية الرئيسية هي تعزيز التحالفات العسكرية: والتعاون الاقتصادي يُمكن أن يُستخدم كوسيلة لتعزيز التحالفات العسكرية. مثال على ذألك المساعدات الأمريكية لدول حلف الناتو لتعزيز قدراتها العسكرية. كذألك تمويل القواعد العسكرية: الدول تستخدم التعاون الاقتصادي لتأمين وجود قواعد عسكرية في دول أخرى. مثال على ذلك الولايات المتحدة تقدم مساعدات اقتصادية لدول مثل اليابان وكوريا الجنوبية مقابل استضافة قواعد عسكرية أمريكية. وأيضا ، الحد من التهديدات العسكرية: توقيع اتفاقيات اقتصادية مع دول معادية يُمكن أن يُقلل من التوترات العسكرية. مثال، التعاون الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة خلال فترات التوتر العسكري. (الجزيرة نت) .

٤. **الدوافع الاقتصادية** : الدوافع الاقتصادية هي الأساس لاستخدام الدبلوماسية الاقتصادية، حيث تهدف الدول إلى تحقيق مصالحها الاقتصادية من خلال التعاون الدولي. ومن الدوافع الاقتصادية الرئيسية:

تعزيز النمو الاقتصادي ، التعاون الاقتصادي يُسهم في فتح أسواق جديدة للصادرات، وجذب الاستثمارات الأجنبية. مثال اتفاقيات التجارة الحرة مثل اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك (USMCA).وجذب الاستثمارات الأجنبية: الدول تستخدم التعاون الاقتصادي لجذب الاستثمارات الأجنبية لدعم مشروعاتها التنموية. مثال: الدول النامية تسعى لجذب الاستثمارات من القوى الكبرى مثل الصين والاتحاد الأوروبي. وزيادة التبادل التجاري: توقيع اتفاقيات تجارية يُسهم في تعزيز التبادل التجاري بين الدول. مثال، منظمة التجارة العالمية تُعزز التعاون الاقتصادي بين أعضائها. وتحقيق التنمية المستدامة: الدول تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية للتعاون في مشاريع التنمية المستدامة مثل الطاقة المتجددة والبنية التحتية. مثال، الاتحاد الأوروبي يمول مشاريع للطاقة المتجددة في إفريقيا. (مهدي ، ٥١-٥٢) .

هنالك نموذج اخرعلى استخدام الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة العلاقات الدولية هو مبادرة الصين "الحزام والطريق" (Belt and Road Initiative – BRI). اذا أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق" في عام ٢٠١٣ كاستراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي. المبادرة تهدف إلى إعادة إحياء "طريق الحرير" القديم من خلال مشاريع بنية تحتية ضخمة، وتشمل استثمارات في السكك الحديدية، الموانئ، الطرق، والطاقة في أكثر من ١٤٠ دولة حول العالم. في ضوء ذألك هنالك سؤال يطرح نفسه كيف تُعد هذه المبادرة مثالًا على الدبلوماسية الاقتصادية؟ وكيف تسعى الصين لتعزيز نفوذها السياسي عالميًا من خلال تقديم استثمارات وقروض للدول النامية. بناء شراكات سياسية مع الدول المشاركة في المبادرة، مما يُعزز مكانة الصين كقوة عظمى. مثال، شراكة الصين مع باكستان (الممر الاقتصادي بين الصين وباكستان – CPEC) الذي يعزز العلاقات السياسية بين البلدين. و تحقيق استقرار سياسي وأمني في المناطق التي تستثمر فيها الصين من خلال تحسين البنية التحتية والتنمية الاقتصادية. و تأمين ممرات تجارية آمنة لضمان تدفق السلع والطاقة، خاصة في المناطق الحساسة مثل بحر الصين الجنوبي. مثل استثمار الصين في ميناء "جوادار" في باكستان لتعزيز أمنها الطاقوي وضمان ممر تجاري آمن. كذلك ، استخدام الموانئ الاستراتيجية التي تبنيها الصين ضمن المبادرة كجزء من استراتيجيتها لتعزيز نفوذها العسكري. مثل استثمار الصين في ميناء "جيبوتي"، الذي يُستخدم أيضًا لدعم وجودها العسكري في إفريقيا والشرق الأوسط. وليس هذا فقط كذلك فتح أسواق جديدة للصادرات الصينية من خلال تحسين البنية التحتية في الدول النامية. تعزيز التجارة الدولية من خلال ربط آسيا، إفريقيا، وأوروبا بشبكة اقتصادية متكاملة. تأمين مصادر الطاقة والمواد الخام الضرورية لتلبية احتياجات الاقتصاد الصيني المتنامي. مثل استثمارات الصين في السكك الحديدية في إثيوبيا التي تربط العاصمة أديس أبابا بميناء جيبوتي، مما يُسهم في تعزيز التجارة الإقليمية.(كلاع ٢٠٢١) ومن نتائج هذه المبادرة، عززت

المبادرة العلاقات الاقتصادية بين الصين والدول المشاركة من خلال الاستثمارات والمشاريع الكبرى. وقعت الصين اتفاقيات تعاون مع أكثر من ١٤٠ دولة ومنظمة دولية. أصبحت الصين شريكًا اقتصاديًا رئيسيًا للدول المشاركة، مما يزيد من اعتمادها على الصين .رغم ذلك ، بعض الدول عبّرت عن مخاوف بشأن "دبلوماسية الديون"، حيث أُجبرت بعض الدول على التنازل عن أصولها الاستراتيجية نتيجة عدم قدرتها على سداد القروض. مثل استحواذ الصين على ميناء "هامبانتوتا" في سريلانكا بعد عجز الأخيرة عن سداد القروض. (حسين ٢٠٢٢) .

مبادرة "الحزام والطريق" تمثل نموذجًا واضحًا لاستخدام الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف سياسية، أمنية، وعسكرية، بالإضافة إلى تعزيز النفوذ الاقتصادي للصين على الساحة الدولية. من خلال هذه المبادرة، استطاعت الصين إدارة علاقاتها الدولية بفعالية، مع تحقيق مصالحها الوطنية على عدة مستويات. في النهاية، الدبلوماسية الاقتصادية تُعد أداة مرنة وشاملة لتعزيز التعاون الدولي وتحقيق المصالح الوطنية بطريقة سلمية وبنّاءة.

ثانيا : دور الدبلوماسية الاقتصادية في إدارة النزاع الدولي

إن للدبلوماسية الاقتصادية دورا بالغ الأهمية في مجال النزاع الدولي، فهي تتخذ أشكالا مختلفة وأدوات متنوعة، ولغرض الإحاطة بموضوع الدبلوماسية الاقتصادية فيما يخص النزاع الدولي وفهمها في هذا الشأن تحاول طرحها في شكلين تحت عنوان: العقوبات الاقتصادية والحروب الاقتصادية". وهذان الشكلان يمثلان الأدوات نفسها التي تستخدمها الدول ضمن سياسة الدبلوماسية القسرية الإجبار الخصم الامتثال وتنفيذ مطالبها. من حيث العقوبات الاقتصادية وبحسب قاموس "بنغوين" للعلاقات الدولية فإن العقوبات الاقتصادية هي عبارة عن استخدام القدرة الاقتصادية من جانب طرف دولي أو أطراف دولية بطريقة قسرية مقصودة بغية بلوغ بعض الأهداف السياسية، وأن جوهر إجراء فرض العقوبات هو إجبار الطرف المعاقب على التصرف بطريقة أكثر مطاوعة، من خلال حرمانه من الوصول إلى بعض السلع والخدمات التي يسيطر عليها الطرف المعاقب ، والعقوبات الاقتصادية مثال على الدبلوماسية القسرية المصممة لحث الخصم على تغيير بعض السياسات التي لن يفعلها بخلاف ذلك، ويراها البعض بأنها مرادفة للمقاطعة الاقتصادية بمعناها العام، والتي تعني وقف العلاقات التجارية مع فرد أو جماعة أو دولة، لتحقيق غرض اقتصادي أو سياسي أو عسكري في السلم والحرب ويمكن التمييز بين استراتيجيتين لفرض العقوبات الأول وهو القيام فورا بفرض العقوبات الشديدة لتحقيق أكبر دمار ممكن، أما الثاني هو تصعيد العقوبات تدريجيا . يمكن القول بأن العقوبات الاقتصادية هي جملة التدابير والإجراءات الاقتصادية والمالية التي تفرضها دولة أو مجموعة دول أو منظمات أو هيئات دولية أو إقليمية على دولة أو تنظيم أو شركة أو غيرها على خلفية القيام بأعمال عدوانية أو تهديد للسلم الدولي، أو لحمل ذلك

الطرف على تقديم تنازلات ذات طبيعة سياسية أو اقتصادية أو عسكرية. بمعنى آخر أن العقوبات الاقتصادية هي تعطيل العلاقات التجارية والمالية لأغراض سياسية وأمنية.مما سبق يتبين أن العقوبات الاقتصادية هي إجراء اقتصادي يهدف إلى التأثير على ارادة دولة ما في ممارسة حقوقها لحملها على احترام التزاماتها الدولية بحيث تصبح قراراتها مطابقة لما يفرضه عليها القانون الدولي، ويفترض أن لا تلجأ الجهات التي تفرض عقوبات اقتصادية سواء كانت جهة أممية، أو كانت منظمات أو تكتلات سياسية أو اقتصادية، أو حتى مجرد دول عادية إلا بعد استنفاد الخيارات السياسية المتاحة. (صالح ، ٥٥-٥٦) .

تشمل العقوبات الاقتصادية من حيث آلية تطبيقها حظر التصدير من وإلى الدول المستهدفة. قد يكون الحظر عاماً شاملاً لكافة عمليات التصدير، وقد يكون جزئياً أو محدوداً، كما تشمل العقوبات الاقتصادية المقاطعة الاقتصادية والتي تتضمن منع الاستيراد إلى الدولة علاوة على منع التصدير منها. وقد تكون العقوبات الاقتصادية من حيث مضمونها الاقتصادي ذات طابع تجاري، وتشمل حظر خصص على الواردات السلعية والخدمية، وتطبيق نظام التراخيص الإجبارية على الصادرات والواردات وفرض حظر أو مقاطعة على الصادرات والواردات، وتقييد أو الغاء حقوق الصيد في المياه الإقليمية وإنشاء قوائم سوداء بالأشخاص والشركات التي تتاجر مع الدولة المستهدفة. وقد تكون العقوبات ذات طابع مالي، مثل تخفيض أو الغاء المعونات، أو تعليق التسهيلات الإئتمانية تجميد الأرصدة والودائع المصرفية التي تخص الدولة المستهدفة، وضع قيود على إعادة تمويل الدين أو إعادة جدولته منع حصول الدولة المستهدفة على قروض أو مساعدات، تطبيق معاملة ضريبية محدودة على معاملات الدولة المستهدفة ورعاياها. أما العقوبات الاقتصادية التي ترتبط بأهداف السياسة الخارجية فإنها تتمثل في(عشور ، ٢١٧):

١- تغيير سياسات الدول المستهدفة بالعقوبات تغييرا جذريا كتحويل توجهها السياسي إلى توجه آخر أو تغيير أيديولوجيتها إلى إيديولوجيا أخرى أو تغيير النظام السياسي برمته.

٢- حماية حقوق الإنسان، وذلك بمعاقبة تلك الدول التي لا تحترم أو لا تراعي حقوق الإنسان.

٣- محاربة الإرهاب الدولي، وذلك بفرض العقوبات على الدولة التي تدعم الإرهاب

٤- تحقيق الإصلاحات الديمقراطية في الدول المستهدفة.

٥- الابتعاد عن العمليات العسكرية ومحاولة تسوية النزاعات من خلال العقوبات الاقتصادية.

٦- القضاء على الإمكانيات العسكرية للدولة المستهدفة.

٧- الإجبار على تسليم مطالب اقتصادية للدولة التي تفرض العقوبات أو لبعض رعاياها

وفي نفس السياق ، تعد العقوبات الاقتصادية من أهم أنواع الدبلوماسية الاقتصادية، التي تستخدمها كثير من الدول، وهذه العقوبات كبيرة من حيث الحجم والعدد إلى الحد الذي يجعل من الصعوبة القيام بدراسة واقعية ذات نتائج منطقية، تدل على أثرها بشكل دقيق في التنمية الاقتصادية، إلا أنه ستتم في هذا المبحث دراسة حالتين مهمتين في العقوبات الاقتصادية وهما حالة العقوبات الاقتصادية على العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية . كما ستتم دراسة الدبلوماسية الاقتصادية، التي حاولت من خلالها كل من العراق والجمهورية الإسلامية الإيرانية التخلص من آثار هذه العقوبات على التنمية الاقتصادية، حيث فشل العراق في تجاوز آثارها، بينما استطاعت الجمهورية الإسلامية الإيرانية من خلال دبلوماسية اقتصادية ذكية تجاوز آثار هذه العقوبات الاقتصادية والتخفيف منها والالتفاف عليها. كانت العقوبات الاقتصادية التي استخدمت ضد العراق شاملة، بحيث طالت معظم جوانب الحياة وهدفت إلى العزل الكامل لهذه الدولة عن العالم الخارجي، فكانت الأكثر تدميراً في تاريخ العقوبات الاقتصادية، وبدأت هذه العقوبات عام ١٩٧٩ عندما أدرجت إدارة الولايات المتحدة برئاسة ريغان اسم العراق على قائمة الدول الداعمة للإرهاب، كما قامت في عام ١٩٨٤ بمنع تصدير بعض المواد الكيميائية إلى العراق، وفي عام ١٩٩٠ جمدت جميع الأصول العراقية وفرضت حظراً تجارياً شاملاً، استثني منه الغذاء والدواء، وفي نفس العام حظرت اليابان التعامل النفطي مع العراق، وأوقفت المساعدات الاقتصادية التي كانت تقدمها له،(حمد ، ٩٣) كما انضمت الصين إلى حظر التسلح المفروض على العراق في نفس العام، ثم تفاقمت العقوبات إلى أن وصلت إلى إصدار مجلس الأمن للقرار الدولي رقم ٦٦١ لعام ١٩٩٠ الذي تضمن (حمد ، ٩٤) :

أ – وقف كل الواردات من العراق.

ب– وقف كل البضائع المرسلة إلى العراق.

ت–حظر كل الصادرات باستثناء المواد الطبية.

ح– تجميد الأرصدة العراقية في الخارج.

ج – وقف كل المعاملات والتسويات المالية باستثناء المدفوعات لأغراض إنسانية.

ثم صدر القرار رقم ٦٦٥ القاضي بتشديد الحصار البحري على العراق، والذي يسمح بتفتيش السفن التي يحتمل أنها تنقل بضائع إلى العراق . وفي ٥ تشرين الأول عام ١٩٩٠ وقع الرئيس الأمريكي قانون العقوبات الاقتصادية على العراق وهذا القانون يشمل حظر ومنع التعامل مع العراق، بما في ذلك التعاملات المالية والمصرفية التي يمكن أن يستفيد منها، ومنع الصادرات السلعية والتكنولوجيا، ومنع المساعدات الأجنبية المقدمة إليه."

اما الحالة الثانية ، غزو إيران من قبل الدول المهيمنة يعتبر أمراً مستبعداً، بسبب الهزيمة المتوقعة التي ستلحق بهذه الدول، لذلك كانت الدبلوماسية الاقتصادية بشقها العقابي هي الحل الوحيد أمام أمريكا والغرب، من أجل إجبار الجمهورية الإسلامية على الخضوع للسياسات الغربية وخصوصاً ثنيها عن الحصول على الطاقة النووية السلمية، فشرعت أمريكا والغرب بفرض عقوبات على إيران عبر مراحل متعددة منذ قيام الثورة الإسلامية فيها عام ١٩٧٩ ، وكانت هذه العقوبات كبيرة ومتعددة الجوانب بحيث يصعب دراستها بشكل شامل، ولذلك سندرس قطاعين مهمين بالنسبة لطموحات الجمهورية الإسلامية، تعرضا للعقوبات الاقتصادية وهما قطاع الاستثمار الأجنبي وقطاع النفط. لقد وجدت الولايات المتحدة في قطاع الاستثمار منفذاً مهماً للتأثير في الاقتصاد الإيراني، فوضعت العراقيل في وجه التدفق الاستثماري الأجنبي إلى الجمهورية الإسلامية، واستخدمت أسلوب التهديد والملاحقة بحق أي جهة يظهر أنها تريد القيام بمشاريع في الجمهورية الإسلامية، كما وضعت القيود المالية والمصرفية على تعاملات إيران المالية مع الأسواق العالمية، ثم جاء قانون داماتو بقيوده الاستثمارية المفروضة على الشركات الأجنبية التي تستثمر في إيران ليكون مكملاً لسلسلة من العقوبات المفروضة عليها. (مستقبل نت) .

وبذلك نجحت الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية في إيجاد منافذ لاقتصادها، والحد من تأثير قانون داماتو الأمريكي . بعد تقديم الحوافز والميزات دبلوماسية اقتصادية إيرانية جذبت الشركات لمواجهة العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، مما شجعها على عدم الالتزام بالقيود الأمريكية، فعوضت النقص في استثمارات الشركات الأمريكية والغربية، بالتوجه شرقاً، وفتح السوق الإيرانية أمام الشركات الأسيوية المماثلة، وطورت العلاقة مع دول الخليج العربي، وكانت النتيجة ارتفاع معدل تكوين رأس المال، في الاقتصاد الإيراني – الذي يعني نسبة الاستثمارات الجديدة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا دليل على نجاح الدبلوماسية الاقتصادية الإيرانية في تجاوز العقوبات المفروضة على قطاع الاستثمار الأجنبي فيها. (محمود ٢٠٠٩ ، ١٠٠) .

إن الشكل الحديث للدبلوماسية يختلف عما كان عليه طيلة عقود طويلة، فرغم استمرار الشكل التقليدي للتفاعل الدبلوماسي، الذي ينطلق من الحكومات والدول كأهم فاعلين في النسق الدولي، واستمرار العمل عن طريق شبكة من السفارات المرتبطة بوزارات الخارجية، فقد ظهر تحول جديد في بنية العلاقات الدولية . فلم تبق الدول الفاعل الوحيد على المستوى الدولي، وكان عليها أن تتقاسم لعب ادوار على الساحة مع فاعلين آخرين، كالمنظمات الدولية والشركات المتعددة الجنسيات، التي انخرطت في العمل الدبلوماسي. مما أثر على طبيعة الدبلوماسية كعملية تفاوضية. فقد أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية نشاط يتميز بالتعقيد، ويتضمن الكثير من الفاعلين المختلفين ومع استمرار الدولة في هذه المرحلة في القيام بنشاطها الدبلوماسي على أساس العلاقات الثنائية مع الدول الأخرى، فإنها إلى جانب ذلك تنخرط

في الكثير من الأحيان في مفاوضات متعددة الأطراف. لقد قادت التحولات الناتجة عن عولمة الاقتصاد الدولي إلى دفع معظم البلدان إلى الدخول في سباق مع الزمن من اجل التصدير والاستثمار. وعليه فإن مثل هذه المظاهر الجديدة جعلت السياسة الخارجية، تتحول بدرجة كبيرة . (مشري ، ١٠٢-١٠٣)

يرى الباحث ان هنالك بعض الأمثلة عديدة على استخدام الولايات المتحدة الأمريكية للحروب والعقوبات الاقتصادية عبر سياستها الخارجية : مثل الحصار الاقتصادي على كوبا اذ فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على كوبا منذ عام ١٩٦٠ بعد الثورة الكوبية. كذلك العقوبات على إيران فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على إيران بسبب برنامجها النووي وسلوكها في المنطقة. اما الحرب التجارية مع الصين في عام ٢٠١٨، فرضت الولايات المتحدة رسومًا جمركية على سلع صينية متهمةً الصين بممارسات تجارية غير عادلة. . اما العقوبات على روسيا بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم في عام ٢٠١٤، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية على روسيا ، فيما يخص الحصار الاقتصادي على فنزويلا فرضت الولايات المتحدة عقوبات على الحكومة الفنزويلية بسبب انتهاكات حقوق الإنسان والفساد. تظهر هذه الأمثلة كيف استخدمت الولايات المتحدة الحروب والعقوبات كأدوات للضغط السياسي والاقتصادي، ولكنها غالبًا ما تأتي مع آثار سلبية على الشعوب المعنية.

المبحث الثالث : مستقبل الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في إدارة العلاقات الدولية في ضوء الفرص والتحديات :

في عالم يتسم بالعولمة السريعة والتحولات السياسية والتكنولوجية، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية أداة حيوية تُستخدم لتعزيز تأثير الدول على الساحة الدولية. فقد تطورت هذه الدبلوماسية لتكون وسيلة فعالة لكسب الحلفاء الدوليين وتعزيز الثقة مع الشركاء الاستراتيجيين، إذ تساعد البلدان على تعزيز مكانتها كشركاء موثوقين في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وعلى مدار العقود الماضية، بدأت الدول في تطوير نماذجها الخاصة للدبلوماسية الاقتصادية، والتي تهدف إلى تنظيم العلاقة بين السياسة الخارجية والمصالح الاقتصادية. تتأثر هذه النماذج بخصائص كل دولة، مثل المساحة، والموارد الاقتصادية، والسكان، والقدرات التكنولوجية والعسكرية، بالإضافة إلى الفلسفات الاقتصادية والسياسية السائدة. وعالم اليوم هو اشد ما يكون إلى لغة الحوار والتفاهم وتبادل وجهات النظر أكثر من حاجته إلى العنف والتطرف والتشدد والوسيلة الأفضل والانجح لتحقيق ذلك هي الأداة الدبلوماسية فقط لا غير ، إن ما نشهده اليوم من اضطراب وحروب في أرجاء العالم تفرض على الحكماء والعقلاء أن يجعلوا من الدبلوماسية الطريق الوحيد لحل مشكلات هذا العالم . . (عبد المولى نت) ناهيك عن ذلك ، تتضمن الدبلوماسية الاقتصادية ايضا استخدام المهارات الدبلوماسية والأدوات الاقتصادية لتعزيز وتحقيق الأهداف الوطنية في العلاقات مع الدول الأخرى . تشير الأبحاث إلى أن الأداء الاقتصادي القوي يمكن أن يسهم

في تحقيق السلام، حيث يعزز الرخاء الاقتصادي النمو والاستقرار، ويعد عنصراً أساسياً في تحسين جودة الحياة. من خلال التركيز على التعاون والمنفعة المتبادلة، يمكن للدول فتح آفاق جديدة للابتكار والنمو، مما يسهم في بناء اقتصاد عالمي أكثر استدامة وشمولاً. هكذا يتبين ، تأثير العنف سلبًا على الأداء الاقتصادي، حيث يعوق الإنتاجية ويزعزع استقرار المؤسسات. يُظهر التاريخ أن البلدان ذات مستويات السلام المرتفعة شهدت نموًا أعلى في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بتلك ذات مستويات السلام المنخفضة. لذلك، فإن تعزيز السلام يمكن أن يُعتبر استثمارًا في التنمية الاقتصادية . (ناجيل ٢٠٢٤) تماشيا مع ما تم ذكره ،وفي ظل عالم يتحرك بوتيرة متسارعة، لذلك تُعد الدبلوماسية الاقتصادية أداة محورية لرسم ملامح العلاقات الدولية في المستقبل. فهي لا تقتصر على تحقيق المصالح الاقتصادية للدول، بل تتجاوز ذلك إلى تعزيز السلام، التعاون، والاستدامة. ومع ذلك، فإن نجاح الدول في توظيف هذه الأداة يعتمد على قدرتها على مواجهة التحديات المتعددة، وتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والمصالح المشتركة. من المتوقع أن تصبح الدبلوماسية الاقتصادية في المستقبل أكثر تعقيدًا، لكنها ستظل أداة أساسية لتحقيق الاستقرار والتقدم على المستوى الدولي. وان التحولات القادمة ستتطلب من الدول القدرة على الابتكار في استخدام هذه الأداة، مع التركيز على العدالة الاقتصادية، التنمية المستدامة، وتعزيز السلام في عالم متعدد الأقطاب .وتُظهر الدبلوماسية الاقتصادية تأثير الدول المتقدمة في إدارة العلاقات الدولية، حيث تمنحها قوتها ونفوذها فرصاً كبيرة للتأثير على الدول الأخرى. تسعى هذه الدول من خلال سياساتها الخارجية إلى توسيع نفوذها واكتساب مزيد من الوزن الدولي، مع الحفاظ على مكانتها كدول متقدمة وما يرتبط بها من امتيازات. (عبد الجليل ٢٠٢٤) على الرغم من ذلك ، العلاقات الدبلوماسية بين الدول الكبرى في النظام الدولي تشهد تحديات وفرص متعددة نتيجة للتعقيدات والديناميات الدولية المعاصرة. فيما يلي نستعرض بعض التحديات والفرص الرئيسية في هذه العلاقات وعلية سوف نستكشف تحديات تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية، من وجهات نظر مختلفة:

١. **التحديات السياسية** : غالباً ما تستخدم الدبلوماسية الاقتصادية لتحقيق أهداف محددة للسياسة الخارجية. ومع ذلك، يمكن أن يؤثر عدم الاستقرار السياسي والتغيرات في الحكومة على تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤدي التغييرات في القيادة إلى تحول في الأولويات أو تغيير في الاتجاه، والتي يمكن أن تؤثر على جهود الدبلوماسية الاقتصادية المستمرة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر الضغوط السياسية المحلية على قرارات الدبلوماسية الاقتصادية، مثل الحاجة إلى حماية الصناعات المحلية أو الاستجابة للرأي العام. (هاشم ٢٠٢٤) .

٢. **التحديات الاقتصادية** : تتأثر الدبلوماسية الاقتصادية أيضاً بالاتجاهات والظروف الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، يمكن أن تؤثر التغييرات في أسعار صرف العملات والسياسات التجارية والعقوبات

الاقتصادية على التجارة والاستثمار بين البلدان. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر التباينات الاقتصادية بين البلدان على جهود الدبلوماسية الاقتصادية، حيث قد يكون لدى الدول الأقل نمواً أقل من حيث فرص التجارة والاستثمار.

٣. **تحديات التنسيق** : تتطلب الدبلوماسية الاقتصادية جهوداً منسقة بين مختلف الوكالات الحكومية ومنظمات القطاع الخاص والشركاء الدوليين. يمكن أن يؤدي نقص التنسيق إلى ازدواج الجهود والأولويات المتضاربة والفرص الضائعة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون التواصل والاختلافات الثقافية تحدياً عند العمل مع الشركاء الدوليين. (كاظم ٢٠٢٤ ، ٢١-٢٢) .

٤. **تحديات الموارد الدبلوماسية الاقتصادية:** إدارة تتطلب الموارد المالية والإنسانية. ومع ذلك، يمكن أن تؤثر قيود الميزانية والايرادات المحدودة على فعالية جهود الدبلوماسية الاقتصادية. بالإضافة إلى ذلك، قد يكون القطاع الخاص متردداً في الاستثمار في البلدان ذات الاستقرار السياسي أو الاقتصادي، مما قد يحد من إمكانية الدبلوماسية الاقتصادية. (عداي ٢٠٢٥)

لذلك يجب أن تكون الدبلوماسية الاقتصادية أداة قيمة لتعزيز العلاقات العالمية . ومع ذلك، هذا لا يعني انها تخلو من التحديات مثل عدم الاستقرار السياسي، والاتجاهات الاقتصادية وقضايا التنسيق، وقيود الموارد، كلها عوامل يمكن أن تؤثر على تنفيذ الدبلوماسية الاقتصادية. من الضروري فهم هذه التحديات والعمل للتغلب عليها، لذا يمكننا التأكد من أن الدبلوماسية الاقتصادية فعالة في تعزيز التجارة والاستثمار وتحقيق أهداف السياسة الخارجية. بالرغم من التحديات التي تواجهها، الان هنالك فرص عديدة للدبلوماسية الاقتصادية يمكن من خلالها من ان تزيد من فعاليتها، لذلك أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية لاعباً رئيسياً في الساحة الدولية حيث تسعى البلدان إلى توسيع نفوذها الاقتصادي وزيادة قدرتها التنافسية العالمية. إنها تعتبر طريقة فعالة لتعزيز التجارة والاستثمار والنمو الاقتصادي، ولديها العديد من الفوائد للعلاقات العالمية ومن هذه الفرص العديدة هي :

١. **تعزيز التجارة:** يمكن أن تساعد الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز التجارة بين البلدان من خلال خلق شروط مواتية للشركات لتزدهر. يمكن أن يساعد في تقليل الحواجز التجارية مثل التعريفات والحصص واللوائح، والتي يمكن أن تزيد من تدفق السلع والخدمات بين البلدان. على سبيل المثال، انخرطت الولايات المتحدة والصين في حرب تجارية، والتي أضرت كلا الاقتصاديين. باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية، يمكن للبلدين التفاوض بشأن صفقة تجارية تفيد كلا الطرفين وتقلل من التأثير السلبي على اقتصادهما. (الزبيدي ٢٠١٩)

٢. **يشجع الاستثمار:** يمكن أن تشجع الدبلوماسية الاقتصادية الاستثمار من خلال خلق بيئة عمل مواتية. يمكن أن يساعد في جذب المستثمرين الأجانب من خلال تقديم حوافز ضريبية ودعم وغيرها من

المزايا. على سبيل المثال، استخدمت الإمارات العربية المتحدة الدبلوماسية الاقتصادية لجذب المستثمرين الأجانب إلى بلدها. لقد أنشأت مناطق تجارة حرة، وقدمت الحوافز الضريبية، وتطوير البنية التحتية لجعلها مكاناً جذاباً للشركات للاستثمار. (احمد ٢٠٢٤) .

٣. **يعزز النمو الاقتصادي:** يمكن أن تعزز الدبلوماسية الاقتصادية النمو الاقتصادي من خلال تعزيز التعاون الاقتصادي والتكامل. يمكن أن يساعد في خلق فرص عمل، وزيادة الإنتاجية، ورفع مستويات المعيشة. على سبيل المثال، استخدم الاتحاد الأوروبي الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز التعاون الاقتصادي بين دوله الأعضاء. لقد أنشأت سوقاً واحداً، مما زاد من التجارة والاستثمار، وقد ساعد في تعزيز النمو الاقتصادي في المنطقة. (مستقبل نت)

٤. **يحسن العلاقات السياسية:** يمكن للدبلوماسية الاقتصادية تحسين العلاقات السياسية بين البلدان من خلال خلق مصالح اقتصادية متبادلة. يمكن أن تساعد في تقليل التوترات وتعزيز العلاقات السلمية. على سبيل المثال، شاركت الولايات المتحدة وكوبا في مواجهة سياسية لعقود. باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية، تمكن البلدان من تطبيع علاقاتهما وتعزيز التعاون الاقتصادي.

٥. **يسهل التبادل الثقافي:** يمكن أن تسهل الدبلوماسية الاقتصادية التبادل الثقافي بين البلدان من خلال تعزيز السياحة وغيرها من أشكال التبادل الثقافي. يمكن أن يساعد في خلق فهم أفضل للثقافات المختلفة وتعزيز اتصالات الأشخاص إلى الأشخاص. على سبيل المثال، استخدمت اليابان الدبلوماسية الاقتصادية لتعزيز ثقافتها والسياحة. لقد أنشأت حملة "اليابان الرائعة" لتعزيز الثقافة اليابانية وجذب السياح إلى بلدها.. وعلية تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دوراً محورياً في تشكيل العلاقات الدولية، حيث توازن بين التنافس والتعاون، مما يؤثر على مستقبل العلاقات الدولية في النظام الدولي.

الخاتمة :

في ختام هذا البحث الذي تناول الدبلوماسية الاقتصادية كأداة سياسية واقتصادية بارزة في إدارة العلاقات الدولية، يمكن القول إن الدبلوماسية الاقتصادية أصبحت اليوم من أهم وسائل تحقيق المصالح الوطنية للدول، سواء من خلال التعاون الاقتصادي أو استخدام الأدوات الاقتصادية كوسيلة ضغط في النزاعات الدولية. لقد أظهرت الدراسة أن تطور هذا النوع من الدبلوماسية مر بمراحل تاريخية متعددة، بدءًا من العقود التجارية القديمة إلى الأنظمة الاقتصادية الحديثة التي أصبحت تعتمد بشكل متزايد على العولمة والتكامل الاقتصادي.

في الوقت الحاضر، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تشمل جميع جوانب العلاقات الاقتصادية الدولية، بما في ذلك التجارة العالمية، تدفقات رأس المال، الاستثمارات، التعاون المالي، والتنمية

الاقتصادية. كما تُستخدم كآلية لإدارة النزاعات وتعزيز التعاون بين الدول. وتستند الدبلوماسية الاقتصادية إلى مجموعة من الوسائل والأساليب، تتراوح بين الترغيب (كالمساعدات الخارجية) والترهيب (كالعقوبات الاقتصادية)، بالإضافة إلى الأساليب التجارية والمفاوضات القائمة على المصالح المتبادلة. ومن خلال تحليل نماذج متعددة مثل "مبادرة الحزام والطريق" الصينية و"السياسات الاقتصادية الأمريكية"، تبين أن نجاح الدبلوماسية الاقتصادية يعتمد على التوازن بين المصالح الوطنية والمصالح الدولية المشتركة، مع مراعاة الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. لذا، فإن الدبلوماسية الاقتصادية ليست مجرد أداة لتحقيق مكاسب اقتصادية، بل يمكن أن تكون وسيلة لتعزيز السلام والاستقرار العالميين إذا ما أديرت بحكمة ووفق أسس العدالة والتعاون الدولي. وان دورًا محوريًا في تعزيز الأمن الاقتصادي وتحقيق أهداف السياسة الخارجية للدول، سواء من خلال تعزيز التعاون أو إدارة النزاعات. ومع تزايد الاعتماد المتبادل بين الدول في عالم اليوم، تبقى الدبلوماسية الاقتصادية أداةً لا غنى عنها لتحقيق التوازن بين المصالح الوطنية والمتطلبات الدولية، مما يعزز الاستقرار والتنمية في النظام الدولي.

اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها الدراسة :

١. أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية من أبرز أدوات التعامل الدولي، حيث تزايد دورها وتأثيرها بشكل كبير بعد الحرب العالمية الثانية، نتيجة الترابط المتزايد بين الاقتصاد والسياسة في ظل العولمة.
٢. هناك ارتباط وثيق بين الاقتصاد والدبلوماسية، حيث يعبر نجاح العلاقات الاقتصادية بين الدول عن نجاح الدبلوماسية. فكلما تعززت العلاقات الاقتصادية، ازدادت قوة الدولة ونفوذها على الساحة الدولية.
٣. مع تنوع العلاقات الدولية وتزايد التحديات الاقتصادية، أصبحت الدبلوماسية الاقتصادية تشمل قضايا مثل الاتفاقيات التجارية، التبادل التجاري، وتنظيم العلاقات الاقتصادية على المستويين الإقليمي والدولي.
٤. العلاقات الاقتصادية الدولية تتراوح بين التعاون والصراع. فمن ناحية، تعزز التعاون عبر التجارة والمساعدات الاقتصادية، ومن ناحية أخرى، تُستخدم الأدوات الاقتصادية كوسيلة ضغط في الصراعات الدولية.
٥. في العقود الأخيرة، أصبحت العقوبات الاقتصادية من أبرز أدوات السياسة الخارجية للدول الكبرى، حيث تُستخدم كبديل أقل تكلفة وأقل خطورة من التدخل العسكري لإجبار الدول الأخرى على تقديم تنازلات سياسية أو اقتصادية.

٦. تتنوع أدوات الدبلوماسية الاقتصادية بين التقليدية مثل الترويج للاستثمار والتجارة، والمعاصرة مثل العقوبات الاقتصادية. هذا التنوع يمكّن الدول من تحقيق مصالحها بفعالية وفقًا لطبيعة علاقتها بالدول الأخرى.

٧. تلعب الدبلوماسية الاقتصادية دورًا رئيسيًا في جذب الاستثمارات، تعزيز التجارة، ومعالجة المشكلات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية للدولة.

٨. تُستخدم بشكل تعاوني (مثل المساعدات والمنح) أو قسري (مثل العقوبات)، مما يجعلها أداة فعّالة لتحقيق أهداف الدول بأقل تكلفة مقارنة بالخيارات العسكرية.

٩. الدبلوماسية الاقتصادية ليست مُجرد تبادل تجاري، بل هي استراتيجية لتحقيق النفوذ السياسي والأمني. أذ ان نجاحها يعتمد على التوازن بين المصالح الوطنية والمصالح المشتركة.

فالدول مثل الصين وامريكا تُظهران نماذج متنافسة في استخدام الأدوات الاقتصادية لتعزيز الهيمنة. لذ العقوبات الاقتصادية قد تُحقِّق أهدافًا سياسية قصيرة المدى، لكنها غالبًا ما تُعمِّق الأزمات الإنسانية.

المصادر باللغة العربية :

١- الشمري ، عبد الله هاجس . ١٩٩٥ ." اثر العلاقة بين الدبلوماسية والاستخبارات" . *مجلة المعهد للدراسات* . العدد (٩) .

٢- غريفيش ، مارتن و تيري اوكالاهان . ٢٠٠٨ . *المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية*.دبي : مركز الخليج للابحاث .

٣- عشور ، سليم . ٢٠٢٣ . " الالية التعاونية والدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية". *مجلة الدراسات والبحوث القانونية* . كلية الحقوق – جامعة المسيلة . العدد(٢).

٤- صالح ، دانا علي ويعقوب مهدي عارف . ٢٠١٩ . " دور الدبلوماسية في مجال التعاون والصراع الدوليين دراسة نظرية " . *مجلة الدراسات السياسية والامنية* . اربيل : مركز المستقبل للدراسات . العدد (٣).

٥- جمال ، بسنت . ٢٠٢٣ . *توظيف الدبلوماسية الاقتصادية في العلاقات الدولية الخليجية نموذجا . القاهرة :* المركز المصري للفكر .

٦- عياط ، اسماء . ٢٠١٨ . " الذكاء الاقتصادي كوسيلة لإنجاح عمل الدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية " .

٧- عودة ، زمن ماجد . ٢٠٢٢ . *الدبلوماسية الاقتصادية بين العراق والمملكة العربية السعودية عام٢٠٢٣* . مركز البيدر للدراسات ز

٨- عليوي ، حسين . ٢٠٢١ . " الدبلوماسية الاقتصادية ودورها في ادارة الازمة " . *مجلة كلية العلوم السياسية* . جامعة الكوفة . العدد (٦٢) .

٩- حمد ، صلاح الدين . ٢٠١٥ . اثر الدبلوماسية الاقتصادية في التنمية الاقتصادية سوريا انموذجا . اطروحة دكتوراه . كلية الاقتصاد – جامعة دمشق .

١٠-سلمان ، عمار سعدون . ٢٠٢٤ . " دور الدبلوماسية في تحقيق اهداف السياسة الخارجية بعد عام ٢٠١٦ " . *المجلة السياسية والدولية* . عدد خاص بالمؤتمر العلمي الرابع عشر .

١١-شويحنة ، سهى . ٢٠١٣ . الدبلوماسية الاقتصادية . رسالة ماجستير . جامعة حلب-كلية الحقوق .

١٢- مرزوق ، مولاي و شتوح احمد . ٢٠٢٣ . " دور الدبلوماسية الاقتصادية في تطوير التجارة الدولية " . *المجلة الاكاديمية للبحوث القانونية* . العدد الاول .
١٣- رابح ، مصاد و جمعي مراد . ٢٠٢٢ . الدبلوماسية الاقتصادية واثرها على التنمية . رسالة ماجستير . جامعة ابن خلدون .
١٤- غناوي ، باسم . ٢٠٢٢ . " العلاقة التكاملية بين القانون الدولي الانساني وقواعد القانون الدولي لحقوق الانسان " . *مجلة كلية الحقوق* . العدد (٤٣) .
١٥- مشري ، عبد الحميد . ٢٠١٠ . الدبلوماسية الاقتصادية في عصر العولمة . رسالة ماجستير . جامعة الجزائر .
١٦- كلاع ، شريف . ٢٠٢١ . " مبادرة الحزام والطريق الصينية الدوافع والامتداد والتحديات" . *مجلة ابحاث* . جامعة الجزائر . العدد (٢) .
١٧- حسين ، حيدر . ٢٠٢٢ . للمزيد : ttps://fcdrs.com/economical/1734 .
١٨- حدود فاعلية نهج الدبلوماسية والعقوبات الأمريكي مع الإيران ، تاريخ النشر ٩فبراير ٢٠٢٥ ، متاح على الرابط https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9978 . كذلك الجذور الجيوسياسية لازمة الاقتصادية الإيرانية ، تاريخ النشر ٢٠٢٠/١٢/١٤، https://carnegieendowment.orgi
١٩- ناجيل ، رافيل . ٢٠٢٤ . الدبلوماسية التجارية والاقتصادية تؤدي الى الازدهار .
٢٠- للمزيد ينظر : رويدا عباس عبد الجليل ، مستقبل ودور الدبلوماسية في العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ، تاريخ النشر ٢٠٢٤/٢/١٢ ، متاح على الرابط:
https://www.bayancenter.org/2024/02/10798/ .
٢١- خليل ، لواحظ و عامر هاشم . ٢٠٢٤ . " السلوك السياسي في العراق واثره على الاستثمارات المحلية والاجنبية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ " . المجلة السياسية والدولية . العدد (٥٨) .
٢٢- كاظم ، زهراء حامد . ٢٠٢٤ . " تذبذب اسعار الدولار وانعكاساته على تنويع مصادر الدخل في العراق " . مجلة كلية الادارة والاقتصاد .
٢٣- عداي ، نور شدهان . ٢٠٢٥ . " السياسية الاقتصادية وانعكاساتها على مصادر الدخل في العراق " . مجلة كلية الادارة والاقتصاد . العدد (٥٠) .

المصادر باللغة الانكليزية :

1. Al-Shammari, Abdullah Hajis. 1995. "The Impact of the Relationship between Diplomacy and Intelligence." Journal of the Institute for Studies. Issue (9).
2. Griffith, Martin and Terry O'Callaghan. 2008. Basic Concepts in International Relations. Dubai: Gulf Research Center.
3. Ashour, Salim. 2023. "The Cooperative Mechanism and Economic Diplomacy in International Relations." Journal of Legal Studies and Research. Faculty of Law - University of Msila. Issue (2).
4. Saleh, Dana Ali and Yaqoub Mahdi Aref. 2019. "The Role of Diplomacy in the Field of International Cooperation and Conflict: A Theoretical Study."

Journal of Political and Security Studies. Erbil: Future Center for Studies. Issue (3).

5. Jamal, Basant. 2023. Employing Economic Diplomacy in International Relations: The Gulf as a Model. Cairo: Egyptian Center for Thought.
6. Ayat, Asmaa. 2018. "Economic Intelligence as a Means for the Success of Algerian Economic Diplomacy."
7. Awda, Zaman Majid. 2022. Economic Diplomacy between Iraq and the Kingdom of Saudi Arabia in 2023. Al-Baydar Center for Studies.
8. Aliwi, Hussein. 2021. "Economic Diplomacy and Its Role in Crisis Management." Journal of the Faculty of Political Science. University of Kufa. Issue (62).
9. Hamad, Salah al-Din. 2015. The Impact of Economic Diplomacy on Economic Development: Syria as a Model. PhD Thesis. Faculty of Economics, University of Damascus.
10. Salman, Ammar Saadoun. 2024. "The Role of Diplomacy in Achieving Foreign Policy Goals after 2016." Political and International Journal. Special Issue of the Fourteenth Scientific Conference.
11. Shuwaihna, Suha. 2013. Economic Diplomacy. Master's Thesis. University of Aleppo, Faculty of Law.
12. Marzouq, Moulay and Shatouh Ahmed. 2023. "The Role of Economic Diplomacy in Developing International Trade." Academic Journal of Legal Research. First Issue.
13. Rabah, Masad and Jami Murad. 2022. Economic Diplomacy and Its Impact on Development. Master's Thesis. Ibn Khaldoun University.
14. Ghanawi, Basem. 2022. "The Complementary Relationship between International Humanitarian Law and the Rules of International Human Rights Law." Journal of the Faculty of Law. Issue (43).
15. Mashri, Abdel Hamid. 2010. Economic Diplomacy in the Era of Globalization. Master's Thesis. University of Algiers.
16. Kala, Sharif. 2021. "China's Belt and Road Initiative: Motives, Extension, and Challenges." Research Journal. University of Algiers. Issue (2).
17. Hussein, Haider. 2022. For more: ttps://fcdrs.com/economical/1734.
18. The Limits of the Effectiveness of the US Diplomatic and Sanctions Approach to Iran, published on February 9, 2025, available at https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/9978. Also, The Geopolitical Roots of the Iranian Economic Crisis, published on December 14, 2020, https://carnegieendowment.orgi

19. Nagel, Raphael. 2024. Commercial and Economic Diplomacy Leads to Prosperity.
20. For more information, see: Rawida Abbas Abdul Jalil, The Future and Role of Diplomacy in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning, published on 2/12/2024, available at: https://www.bayancenter.org/2024/02/10798/.
21. Khalil, Lawahez, and Amer Hashim. 2024. "Political Behavior in Iraq and Its Impact on Domestic and Foreign Investments in Iraq after 2003." Political and International Journal. Issue (58).
22. Kazem, Zahraa Hamid. 2024. "The Fluctuation of the Dollar Price and Its Implications for Diversifying Sources of Income in Iraq." Journal of the College of Administration and Economics.
23. Adai, Nour Shadhan. 2025. "Economic Policy and Its Implications for Sources of Income in Iraq." Journal of the College of Administration and Economics. Issue (50).